

Distr.: General
3 December 2020

القرار 2553 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ يشير إلى قراريه 2151 (2014) بشأن إصلاح قطاع الأمن و 2282 (2016) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وإلى بيانات رئيسه الصادرة في 21 شباط/فبراير 2007 (S/PRST/2007/3)، و 12 أيار/مايو 2008 (S/PRST/2008/14) و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (S/PRST/2011/19)،

وإذ يشير إلى قراره 2282 (2016) الذي أشار إلى قرار الجمعية العامة A/RES/70/1 المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030“ الذي اعتمد مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، ***وإذ يسلم*** بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا،

وإذ يؤكد أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع أمر حاسم الأهمية في توطيد السلم والاستقرار، وتعزيز الحد من الفقر، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وبسط الدولة سلطتها الشرعية، والحيلولة دون سقوط البلدان مجددا في النزاع، ***وإذ يؤكد كذلك***، في هذا الصدد، أن وجود قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة ووجود قطاعين لإنفاذ القانون والعدالة يتيسر الوصول إليهما ويتسمان بالنزاهة أمور ضرورية بنفس القدر لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج شامل حيال بناء السلام وإدامته فضلا عن تدابير لتعميم مراعاة المسائل الجنسانية بوسائل تشمل إصلاح قطاع الأمن في الإطار الأوسع لسيادة القانون،

وإذ يشير إلى الحق السيادي للبلدان المعنية ومسؤوليتها الرئيسية فيما يتعلق بتحديد نهج إصلاح قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني، ***وإذ يسلم*** بأن هذه العملية ينبغي أن تخضع للملكية الوطنية وأن تستند إلى الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المعني، وأن تجري بناء على طلب البلد المعني وبالتشاور





الوثيق معه، وإذ يشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في إصلاح قطاع الأمن وتنمية الخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإذ يسلم بأن توفر القيادة السياسية والإرادة السياسية لدى السلطات الوطنية أمر حاسم الأهمية في إحراز التقدم في إصلاح قطاع الأمن، ***وإذ يؤكد من جديد*** الدور الريادي للسلطات الوطنية في وضع رؤية وطنية شاملة للجميع بشأن إصلاح قطاع الأمن تأخذ في الحسبان مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، ***وإذ يشدد*** على أن التنسيق لتنفيذ تلك الرؤية، وتكريس الموارد الوطنية للمؤسسات الأمنية الوطنية، ورصد أثر عملية إصلاح قطاع الأمن، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالتصدي لأثر النزاع المسلح على النساء والشباب والأطفال، ***وإذ يشير*** إلى قراراته 1325 (2000)، و 1820 (2008)، و 1888 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقراراته 1265 (1999) و 1296 (2000) و 1674 (2006) و 1738 (2006) و 1894 (2009) بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وكذلك قراراته 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020) بشأن الشباب والسلام والأمن، وقراراته 1261 (1999) و 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011) و 2068 (2012) و 2143 (2014) بشأن الأطفال والنزاع المسلح،

وإذ يقر بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في دعم السلطات الوطنية، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، في وضع استراتيجيات وبرامج وأولويات شاملة ووطنية لإصلاح قطاع الأمن ودعم تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لإصلاح قطاع الأمن حسب الاقتضاء بما يتسق مع الأولويات الوطنية ويأخذ في الاعتبار الدعم الدولي من أجل مساعدة البلدان بفعالية على بناء السلام وإدامته، ***وإذ يشدد*** على أهمية تزويد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بما يكفي من التمويل و/أو الموارد القابلة للتنبؤ بها والمستدامة لتنفيذ الولايات، ودعم الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يشير إلى تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة التي قدمت توجيهات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن موضوع إصلاح قطاع الأمن ووضع نهج للأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مجموعة التحديات التي تواجهها مؤسسات الأمن الضعيفة والمختلة وظيفيا، بما في ذلك إعاقة قدرة الدولة على بناء السلام وإدامته، وتوسيع نطاق الأمن العام، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة داخل حدودها، ***وإذ يلاحظ*** أهمية الحوكمة الرشيدة والرقابة الجيدة في قطاع الأمن لضمان أن توفر المؤسسات الأمنية الأمن والحماية للسكان، ***وإذ يلاحظ كذلك*** أن عدم معالجة أوجه القصور في الحوكمة والتشغيل والمساءلة يمكن أن يقوض المكاسب الإيجابية لحفظ السلام، ويستلزم عودة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في مناطق العمليات السابقة، ***وإذ يسلم*** بأن عمليات إصلاح قطاع الأمن بصورة فعالة وشاملة للجميع كانت عنصرا هاما في العمليات السياسية والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في بعض البلدان الخارجة من النزاع،

وإذ يؤكد من جديد أن وجود قطاع أمني يمثل جميع الفئات ويتسم بالاستجابة والكفاءة والفعالية والالتزام المهني ويخضع للمساءلة دون تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون يشكل حجر الزاوية في السلام والتنمية المستدامة، ويمثل عاملا هاما في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام وإدامته،

وإذ يسلم بأن إصلاح قطاع الأمن عنصر هام في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، ***وإذ يلاحظ*** العمل الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مكرسة لهذا الغرض تضع نهجا استراتيجيا لجهود بناء السلام الدولية وتحقق ترابطها، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن،

وإذ يشير إلى أن الجزء الأعظم من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن في مجال إصلاح قطاع الأمن يقدم في بلدان أفريقيا ويوجه إليها، وأن عدداً من البلدان الأفريقية هي في طريقها لكي تصير مصادر هامة لهذه المساعدة، ***وإذ يسلم*** في هذا الصدد بالقدرات والمساهمات الهامة التي قدمها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم وتوجيه الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن،

وإذ يلاحظ الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الثنائية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، فضلا عن منظمات الخبراء، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومنظمات البحوث، إلى جهود إصلاح قطاع الأمن وغيرها من المبادرات في مجال إصلاح قطاع الأمن، ***وإذ يعترف*** بأهمية إنشاء شراكات استراتيجية وتوفير تمويل منسق لتعزيز أثر الدعم الدولي بحيث يتماشى مع الأولويات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، ويأخذها في الاعتبار،

وإذ يؤكد أهمية الملكية الوطنية والدور الذي يؤديه التنسيق، حسب الاقتضاء، بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في دعم إصلاحات قطاع الأمن من خلال المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإذ يشدد على الدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تعزيز هذا التنسيق برؤية وأولويات وطنية، مع مراعاة الحاجة إلى كفالة الشفافية والشمول والمساءلة عن الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن بما يتماشى مع الأولويات الوطنية،

وإذ يسلم بالدور المحوري لإصلاح قطاع الأمن بوصفه عنصرا رئيسيا في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ***وإذ يشدد*** على دور عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في دعم الحلول السياسية، ***وإذ يشدد*** على أهمية تقديم الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة لها، الدعم إلى الحكومات الوطنية، بناء على طلبها حيثما كان ذلك مناسبا، لتعزيز إدارة قطاع الأمن وإنشاء مؤسسات أمنية تكون شاملة للجميع، وممثلة لجميع الفئات، ويتيسر الوصول إليها وتستجيب لاحتياجات سكانها، وعلى أهمية دور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يشير إلى الدور الهام الذي أدته الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز إدارة قطاع الأمن وبناء مؤسسات أمنية لها مقومات الاستمرار، وإذ يثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك وحدة إصلاح قطاع الأمن وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، في مواصلة تعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء معالجة مسائل إصلاح قطاع الأمن، من خلال إعداد توجيهات وقدرات مدنية متخصصة وعلى نطاق

المنظومة، ووضع آليات التنسيق، وتطوير شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي،

وإذ يشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين أنشطة الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن على اختلافها، في المقر وفي الميدان على حد سواء، ولا سيما فيما بين البعثات الصادرة ولاياتها عن مجلس الأمن وفريق الأمم المتحدة القطري، ***وإذ يلاحظ*** الدور الذي تؤديه جهة التنسيق العالمية المعنية بسيادة القانون في سياق إصلاح قطاع الأمن في تعزيز استجابات الأمم المتحدة المتكاملة والنهوج المشتركة على الصعيد القطري، وإذ يشجع كيانات الأمم المتحدة المعنية المسندة إليها ولاية الاضطلاع بأنشطة إصلاح قطاع الأمن على العمل من خلال آليات التنسيق القائمة، حسب الاقتضاء،

وإذ يعترف بأن إصلاح قطاع الأمن في بعض السياقات سيشمل الدفاع والشرطة والعدالة والإصلاحيات وإدارة الكوارث وخدمات الحدود والجمارك والهجرة، فضلا عن مقدمي الخدمات الأمنية وفقاً للأعراف والتقاليد على النحو الذي تحدده كل دولة عضو، ***وإذ يؤكد*** أهمية النظر بشكل مناسب في المبادرات التي تعالج الجوانب الاستراتيجية لإدارة قطاع الأمن وإدارته والرقابة عليه من أجل ضمان استدامة قطاع الأمن في الأجل الطويل وفقاً لاحتياجات البلد المعني وظروفه الخاصة،

وإذ يكرر تأكيد أهمية سيادة القانون بوصفها أحد العناصر الرئيسية في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام، ***وإذ يكرر تأكيد*** بيان رئيسه المؤرخ 21 شباط/فبراير 2014 (S/PRST/2014/5)، ***وإذ يشير*** إلى أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يتم في الإطار العريض لسيادة القانون، ***وإذ يلاحظ*** في هذا الصدد الدور الهام الذي يمكن لدوائر الشرطة التي تتسم بالفعالية والكفاءة المهنية وتخضع للمساءلة والتي تقدم خدمات الأمن إلى السكان، أن تؤديه في بناء الثقة بين سلطات الدولة والجمهور وفي إعادة إرساء سيادة القانون في البلدان في مرحلة ما بعد النزاع،

وإذ يسلم بأن إصلاح قطاع الأمن يشكل عنصرا رئيسيا في العمليات السياسية للدول الآخذة في التعافي من النزاع، وفي تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وأن إنشاء إدارة لقطاع الأمن تمثل جميع الفئات وتتسم بالفعالية والخضوع للمساءلة وتكفل الاحتياجات الأمنية والعدالة لجميع السكان وتنمية قدرات مستدامة لمؤسسات أمنية وطنية قادرة على الوفاء بمسؤولياتها في حماية جميع المدنيين أمر أساسي لنقل المسؤوليات الأمنية إلى الدولة المضيفة، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، وسحب عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تدريجياً وخروجها،

وإذ يسلم بالصلات القائمة بين إصلاح قطاع الأمن وعناصر تحقيق الاستقرار وإعادة البناء الهامة الأخرى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم على المدى البعيد، وجميع المتضررين ولا سيما النساء والشباب والأطفال، وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني، وتنفيذ الحظر على الأسلحة، والحد من العنف المسلح، ومكافحة الجريمة المنظمة وتدابير مكافحة الفساد، وحماية المدنيين، بما في ذلك بصفة خاصة النساء والشباب والأطفال، وقضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان،

1 - ***يؤكد من جديد*** أهمية إصلاح قطاع الأمن في بناء السلام، وإدامة السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وإحلال الاستقرار في الدول وإعادة البناء في أعقاب انتهاء النزاع، ***ويعقد*** العزم على

أن يواصل، حسب الاقتضاء، إدراج جوانب إصلاح قطاع الأمن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، وإعطاءها الأولوية؛

2 - ***يكرر تأكيد*** الدور المركزي للملكية الوطنية في عمليات إصـــلاح قطاع الأمن، ويكرر كذلك تأكيد مســؤولية البلد المعني عن تحديد طبيعة المســاعدة المقدمة لإصـــلاح قطاع الأمن، حســب الاقتضــاء، ***ويسـلم*** بأهمية مراعاة وجهات نظر البلدان المضـيفة في صـياغة ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة المعنية؛

3 - ***يشـجع*** الدول الأعضــاء المنخرطة في الإصـــلاح على أداء دور ريادي في تحديد رؤية واسـتراتيجية وطنيتين شـاملتين للجميع بشـأن إصـلاح قطاع الأمن، بالاسـترشـاد باحتياجات جميع السـكان وتطلعاتهم، ***ويعترف*** بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام التابعة لها، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تقديم المساعدة للدول في هذا المجال؛

4 - ***يسـلم*** بأن إصـلاح قطاع الأمن ينبغي الاضـطلاع به دعما لعمليات وطنية أوسـع نطاقا وبالاسترشاد بها، وعلى نحو شامل لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني التي تضع أسس الاستقرار والسـلام، والتنمية الاجتماعية والاقتصـادية، من خلال تعزيز سيادة القانون والعدالة والحوار الوطني ومسـاعي المصـالحة، ***ويعقد*** العزم على منح الأولية لأنشـطة إدارة وإصـلاح قطاع الأمن التي تدعم بشكل مباشر هذه المساعي؛

5 - ***يؤكد من جديد*** أن تعزيز مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في قطاع الأمن يقدّم مساهمة هامة لبناء مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة ومشروعة، تحمي السكان على نحو أكثر فعالية وتعزز السلام الدائم والتنمية المستدامة، ***ويعرب عن القلق*** لأن المرأة لا تزال تواجه عقبات كبيرة تحول دون مشاركتها على قدم المساواة في مؤسسات قطاع الأمن حيث تكون ممثلة بنسب منخفضة في كثير من الأحيان، وفي هذا الصدد، ***يشجع*** الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وبرامج خاصة بقطاع الأمن تناسب السياقات المحددة وتتيح، في جملة أمور، تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتزيل العوائق القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في قطاع الأمن وزيادة تمثيلها على جميع المستويات داخل قطاع الأمن؛

6 - ***يسلم*** بضرورة مشاركة الشباب بنشاط في تشكيل السلام الدائم والمساهمة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعافي، بما يشمل تعزيز سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمصالحة، وبأن اتساع شريحة الشباب من السكان يتيح عائدا ديمغرافيا فريدا يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي إذا اتُّبعت سياسات شاملة للجميع؛

7 - ***يؤكد*** أن إصلاح قطاع الأمن له أهمية حاسمة في التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، حيثما ينطبق ذلك، ويسهم في ترسيخ سيادة القانون والوصول إلى العدالة؛

8 - ***يشـجع*** الدول الأعضـاء على تعميم مراعاة حماية الطفل عند إجراء إصـلاحات قطاع الأمن، مثلا بإدراج مسألة حماية الطفل في التدريبات وإجراءات التشغيل الموحدة العسكرية وفي التوجيهات العسكرية حسب الاقتضاء، وبإنشاء وحدات لحماية الطفل في قوات الأمن الوطني، ووضع آليات فعالة لتقدير العمر من أجل تفادي التجنيد دون السن القانونية، وإقامة آليات للتحقق من أجل كفالة عدم التحاق

المسـؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال بصفوف قوات الأمن الوطني، واتخاذ تدابير لحماية المدارس والمستشفيات من الهجمات، ومنع استخدام المدارس لأغراض عسكرية خرقا لأحكام القانون الدولي المعمول بها؛

9 - ***يشدد*** على أهمية إصلاح قطاع الأمن على نحو يدمج بشكل أفضل وظائف الشرطة والعدالة والإصلاحيات، والدفاع وإدارة الحدود وأمنها والأمن البحري والحماية المدنية والوظائف الأخرى ذات الصلة، بوسائل منها تطوير قدرات شرطية تتسم بالكفاءة المهنية وتتيسر الاستفادة من خدماتها وتخضع للمساءلة على نحو يعزز قدرة المجتمعات المحلية على التحمل، فضلا عن المؤسسات المسؤولة عن مراقبتها وإدارتها، ويحث على كفالة التكامل الفعال لدعم الأمم المتحدة على مستوى القطاعات والعناصر في الميدان وفي المقر على حد سواء، حسب الاقتضاء؛

10 - ***يسلم*** بالحاجة إلى الحوكمة والإصلاح بشكل يدمج جميع المهام الأمنية على نحو أفضل، من خلال كفالة تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات الأمنية ذات الصلة، ويسلم في هذا الصدد بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة في مجال الدفاع الوطني في حماية سيادة وسلامة الدول وسكانها؛

11 - ***يشجع*** عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على مواصلة أداء دور في دعم الجهود التي تعزز الثقة والوثوق بين الجهات الفاعلة والمؤسسات الأمنية الوطنية والسكان؛

12 - ***يشدد*** على أهمية اضطلاع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بعمليات تخطيط البعثات في مجال إصلاح قطاع الأمن، عند وجود تكليف بذلك، على نحو يراعي بصورة كاملة دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل إصلاح قطاع الأمن، على أن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة بالبلد المضيف وسكانه، بما في ذلك عن طريق الشراكات مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تقدم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى الحكومة الوطنية؛

13 - ***يشدد*** على أهمية تعزيز الدعم المقدم إلى المبادرات القطاعية التي تهدف إلى تحسين حوكمة قطاع الأمن وأدائه العام ومعالجة الأسس التي تستند إليها المؤسسات الأمنية في كل مجال من مجالات العناصر، وكفالة أن تمنح الشراكات الاستراتيجية وآليات التنسيق الأولية لدعم وتمويل مبادرات حوكمة قطاع الأمن؛ ***ويلاحظ*** أنه يمكن تعزيز حوكمة قطاع الأمن ومؤسساته من خلال دعم الحوارات الأمنية الوطنية الشاملة للجميع؛ وعمليات استعراض ورسم هياكل قطاع الأمن الوطني؛ ووضع سياسة واستراتيجية بشأن الأمن الوطني؛ والتشريعات في مجال الأمن الوطني؛ والخطط القطاعية للأمن الوطني؛ واستعراضات الإنفاق العام على قطاع الأمن؛ والرقابة على الأمن الوطني وإدارته وتنسيق شؤونه؛

14 - ***يشدد*** على أن إدارة الانتقال من عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة فيما يتعلق بأنشطة إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تستند إلى تحليل يجرى في الوقت المناسب، بالتشاور مع البلد المضيف وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لأي مساعدة بعد انتهاء فترة الولاية لتمكين العاملين في مجال بناء السلام والتنمية من الاضطلاع بما يلزم من أعمال التخطيط الاستراتيجي وجمع الأموال، والعمل في إطار شراكة وثيقة مع السلطات الوطنية والمجتمعات والمنظمات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، حسب الاقتضاء، ونقل المهارات والخبرات لمسؤولي البلد المضيف وخبرائه بأسرع وقت ممكن بغية ضمان نجاح الانتقال ودوامه؛

15 - ***يلاحظ*** أن الأمم المتحدة لها إمكانات تؤهلها بشكل خاص لدعم الدول الأعضاء في تنسيق إدارة وإصلاح قطاع الأمن بما يوائم ويراعي الرؤية والأولويات الوطنية الشاملة للجميع، حسب الاقتضاء، في حالات محددة، ولديها خبرة واسعة ومزايا نسبية في هذا المجال في إطار العمل بتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة، ***ويحث*** جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على مواءمة دعمها مع الأولويات الوطنية بطريقة شفافة ومنسقة لضمان فعاليتها المرجوة وتعزيز أثر الدعم الدولي للجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن؛

16 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في المناقشات الاستراتيجية بشأن تعزيز نهج ودور الأمم المتحدة في هذا المجال الحاسم الأهمية وتيسيرها، بما في ذلك بصفة خاصة من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام؛

17 - ***يلاحظ*** الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في دعم وتنسيق الدعم الدولي المقدم من أجل إصلاح مؤسسات الشرطة الوطنية وبناء قدرات الشرطة بطريقة شاملة تشدد على اتباع نهج موجه نحو المجتمعات المحلية وتتيح، في جملة أمور، بناء آليات قوية للحوكمة والرقابة والمساءلة في إطار نظام قضائي وإصلاحي يعمل بشكل جيد؛

18 - ***يسلم*** بضرورة مضي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة المسندة إليها الولايات ذات الصلة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن في تعزيز رصد وتقييم مبادرات الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن بهدف ضمان فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على الصعد الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف إلى الحكومات الوطنية وتنسيقه واتساقه؛

19 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تقديم الدعم طوعا لجهود إصلاح وحوكمة قطاع الأمن، وكفالة توفير الموارد المناسبة لجهود حوكمة قطاع الأمن، بما في ذلك على مستوى القطاعات، وحيثما أمكن، ووفقا لما يتفق عليه من خلال صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وفقا للأولويات التي تحددها السلطات الوطنية؛

20 - ***يعقد*** العزم على مواصلة تعزيز دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن ينظر في الاضطلاع بما يلي في سياق الولايات ذات الصلة الخاصة ببلدان معينة:

(أ) تعزيز النهج الشامل والمتكامل والمتجانس الذي تتوخاه الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن؛

(ب) وضع توجيهات إضافية، تشمل توجيهات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، موجهة لمسؤولي الأمم المتحدة ذوي الصلة، بمن فيهم الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام، ومساعدة جميع ممثلي الأمم المتحدة ذوي الصلة على فهم كيفية أداء مهام إصلاح قطاع الأمن التي صدر تكليف بها؛

(ج) تشجيع الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين على أن يراعوا القيمة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن في عملهم تمام المراعاة، بما في ذلك عن طريق مساعيهم الحميدة، وأن يأخذوا في الاعتبار على النحو الواجب دور البعثات السياسية الخاصة التابعة

للأمم المتحدة، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، في النهوض بمبادرات الوقاية التشغيلية والهيكلية من خلال أنشطة وجهود إصلاح قطاع الأمن؛

(د) تشجيع الممثلين الخاصين للأمين العام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على أن يدمجوا حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه إدماجا كاملا في مساعيهم الحميدة، عند وجود تكليف بذلك ووفقاً لذلك التكليف، وأن ينظروا في دور إصلاح قطاع الأمن في جهود البعثات للمضي قدما في عمليات السلام، وبسط سلطة الدولة، وتعزيز بيئة الحماية للمدنيين،

(هـ) تسليط الضوء، في التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن عمليات محددة للأمم المتحدة صدر بها تكليف من مجلس الأمن، على المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن بما في ذلك عن طريق وضع معايير قطرية محددة لتقييم فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، عند وجود تكليف بذلك، والتزامات البلدان المضيفة بإصلاح قطاع الأمن، وتحديد العقبات المحتملة القائمة في وجه الإصلاح، ومع مراعاة النهج الشامل، والجهود المتكاملة والمتسقة التي تبذلها الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن، عند وجود تكليف بذلك، من أجل تحسين إشراف مجلس الأمن على أنشطة إصلاح قطاع الأمن؛

(و) تسليط الضوء، في التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن عمليات محددة للأمم المتحدة صدر بها تكليف من مجلس الأمن، على الجهود المبذولة لتعزيز تنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن، وإدراج معلومات مستكملة عن الدعم المقدم من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة في مجال دعم إصلاح قطاع الأمن، لتعزيز رقابة مجلس الأمن على أنشطة إصلاح قطاع الأمن؛

(ز) تشجيع تقديم الدعم في الوقت المناسب وبشكل منسق، في سياق جميع مراحل عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك أثناء الخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وخروجها، إلى عملية الانتقال إلى الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والشركاء المعنيين ببناء السلام، لكفالة تقديم فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء ضمن الأطر المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف الدعم المناسب إلى السلطات الوطنية؛

(ح) مواصلة البناء على المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة ووحدات التدريب المتصلة بها، فضلا عن أدوات أخرى حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، ووضع طرائق لتقديم المساعدة على نحو مشترك لجهود الإصلاح على المستوى الوطني؛ وتشجيع تخصيص الموارد لجهود إصلاح قطاع الأمن التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر بناء السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛

(ط) مواصلة إدماج إدارة وإصلاح قطاع الأمن في الشراكات الاستراتيجية، مثل الشراكات مع الاتحاد الأفريقي، ومن خلال آليات الشراكة القائمة، حسب الاقتضاء، لتعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء إصلاح قطاع الأمن وتعزيز الاتساق الاستراتيجي للجهود، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات، وتحديد توزيع المسؤوليات، وإدماج أهداف إصلاح قطاع الأمن في تخطيط البعثات والعمليات الانتقالية؛

(ي) تعزيز قدرة القيادة العليا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على استيعاب مهام بناء السلام ذات الصلة، بما في ذلك أي أنشطة متصلة بإصلاح قطاع الأمن، بعد الخفض التدريجي للبعثات التي أُنشئت بتكليف من مجلس الأمن وخروجها؛

(ك) كفالة أن تراعي المساعدة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن عمل أنظمة الحظر على الأسلحة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، حيثما ينطبق ذلك، بما في ذلك حالات الاستثناء المتاحة من عمليات الحظر تلك والموجهة لدعم إصلاح قطاع الأمن على وجه التحديد؛

21 - ***يشدد*** على أهمية الشراكات والتعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وفي دعم إصلاح قطاع الأمن وتشجيع مشاركة أكبر على الصعيد الإقليمي؛

22 - ***يشجع*** الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما يتماشى والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن (2017) وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة (2018) من أجل تعزيز تنفيذ سياسته الإطارية لإصلاح قطاع الأمن على مستوى القارة ككل بالاسترشاد بمنظومة السلم والأمن الأفريقية ودعما لها، ***ويشجع كذلك*** جميع الشركاء على مواصلة مساعدة الاتحاد الأفريقي في بناء قدراته في هذا المجال، ***وإذ يقر*** بالجهود التي يبذلها جميع الشركاء الدوليين في دعم الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، لتنفيذ التزاماتها المنبثقة عن السياسات الإقليمية؛

23 - ***يكرر*** تأكيد أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والمعارف والخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومؤسسات الخبراء، بما فيها الأوساط الأكاديمية ومنظمات البحوث وأصحاب المصلحة ذوو الصلة، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، ***ويشجع*** في هذا الصدد على تعميق التبادل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

24 - ***يؤكد*** أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وفعليا في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه على صعيد منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، بهدف زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع مؤسسات قطاع الأمن، ***ويسلم*** بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المرتبطات رسميا بالقوات أو الجماعات المسلحة، وكذلك زوجات وأرامل المقاتلين السابقين، وفي تعزيز تدابير حماية المدنيين على مستوى الدوائر الأمنية، بما في ذلك توفير التدريب الكافي لأفراد الأمن، وإشراك مزيد من النساء في قطاع الأمن، وعمليات التحقق الفعالة من أجل استبعاد مرتكبي أعمال العنف الجنسي من قطاع الأمن وكفالة المساءلة؛

25 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يقدمه إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2021 عن جهوده الرامية إلى تعزيز النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن، من أجل إثراء مداولات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة؛

26 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.